

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

Theoretical-analytical contribution to the explanation of the connection between foreign trade and the most important economic variables

بوقرورة صلاح¹، مرعوش اكرام²

¹جامعة باتنة 1 (الجزائر)، Bougroura.salah@univ-batna.dz

²جامعة باتنة 1 (الجزائر)، ikrame.merraouche@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/28 تاريخ القبول: 2020/12/03 تاريخ النشر: 2021/06/08

Abstract:

This study aims to define and analyze the determining factors 'variables' for foreign trade in its two parts 'or two folds', because the determination of these factors in a precise way would provide the political decision-makers with a clear expected full picture which in turn would enable them to make decisions in a closer to reality manner rather than making uncertain decisions. It has been shown that foreign trade is linked to many economic variables and that these variables exert its effects in different and very complex ways, these relations are reciprocal in many instances, that is to say that they are valid in both directions.

Key words: foreign trade, economic growth, terms of trade, FDI.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد وتحليل أهم المتغيرات المحددة للتجارة الخارجية في شقيها، ذلك أن تحديد هذه العوامل بشكل دقيق ينقل الصورة المستقبلية المتوقعة أمام صانعي السياسة الى وضع حاضر ومتكامل المعالم يمكن التعامل معه بصورة أقرب الى الواقع الملموس من الاحتمالات التي قد يخطأ معظمها، وقد تبين أن التجارة الخارجية على علاقة مع العديد من المتغيرات الاقتصادية، وأن هذه المتغيرات تمارس آثارها بطرق عديدة ومعقدة، وأن هذه العلاقات هي في الواقع علاقات تبادلية في الكثير من الأحيان أي أنها سارية في الاتجاهين.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، معدل التبادل التجاري، الاستثمار الاجنبي.

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن تفاعل قوى العرض والطلب الاجماليين هو من يقرر المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكلي بما فيها صافي الصادرات، فهي على درجة كبيرة من الأهمية، ومن ثم وفي سبيل شرح هذه القوى اختلف الطرح بين المدارس الاقتصادية المختلفة، فبينما اهتم الكلاسيك بجانب العرض معتمدين قانون ساي للمنافذ ومؤسسين على مرونة الأسعار وسرعة تعديلها، صب كينز تحليله على جانب الطلب مفندا للفرضيات القائم عليها التحليل الكلاسيكي ومستخدماً أدوات مغايرة للتحليل، وفي محاولة للجمع بين التحليلين ظهرت النماذج الحديثة التي أولت الجانبين نفس القدر من الأهمية وهي نماذج DG-OG.

وباعتبار أن المبادلات التجارية ما هي سوى تحويل لفائض الطلب الى المنتجين الأجانب أو تصدير لفائض العرض الى المستهلكين الأجانب، فإنها محكومة أساساً بالعوامل والمتغيرات ذاتها المؤثرة على قرارات الأفراد على المستوى الجزئي، لا سيما متغيرات الدخل والأسعار بمختلف صورها، ويمكن أن يضاف الى ذلك متغيرات أخرى والتي قد تختلف من بلد لآخر بحسب خصوصيات كل منها، والواقع أن كل هذه المتغيرات تمارس أثارا متباينة وبطرق عديدة ومعقدة.

ومن ثم فإن رسم سياسة صحيحة تتسم بالشمولية والتكامل مع الأجندة الوطنية بحيث تعمل على تنظيم وترشيد هذه المبادلات، يقتضي في المقام الأول تحديد وتحليل أهم هذه العوامل والمتغيرات ، ذلك أن تحديد هذه العوامل بشكل دقيق ينقل الصورة المستقبلية المتوقعة أما صانعي السياسة إلى وضع حاضر ومتكامل المعالم يمكن التعامل معه بصورة أقرب إلى الواقع الملموس من الاحتمالات التي قد يخطأ معظمها، وعلى هذا يتبادر إلينا التساؤل التالي: ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للمبادلات التجارية؟

I- الدخل الوطني والتجارة الخارجية:

على مدى السنوات الماضية، كانت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي محل النقاش في البحوث الاقتصادية الأكاديمية، إلا أنه رغم أهميتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإنه لا يوجد اتفاق شامل حول اتجاه التأثير ما بين التجارة والنمو، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات.

II-1- العلاقة التبادلية بين الصادرات والنمو:

بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو، فقد اختلفت نظرية التجارة التقليدية عن الحديثة في تحديد اتجاه التأثير، ففي الوقت الذي تعتقد فيه النظرية التقليدية بأن تحرر الصادرات يحفز النمو، ترى العديد من نظريات التجارة الخارجية الحديثة ومن أهم روادها كروغمان "Krugman"، ودكست ونورمان "Dexit et Norman" و لانكستر "Lancaster" وهلبمان "Helpman" وغيرهم، بأن الاهتمام بالنمو وتعزيزه من شأنه أن يقود إلى تعزيز الصادرات لاحقاً (الكواز، 2008، ص03).

أ- أثر الصادرات على النمو "Exports Led Growth"

يرى أنصار الاتجاه الأول أن حجم الصادرات يعد أحد أهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي، وأن هنالك آليات أساسية تمارس الصادرات من خلالها أثرها على النمو الاقتصادي: من خلال تحفيز الطلب، تشجيع المدخرات ومن ثم التكوين الرأسمالي، وكذلك من خلال زيادة حجم العرض في الاقتصاد نتيجة لزيادة المقدرة على الاستيراد، بالإضافة إلى مجموعة من القنوات الأخرى (العبدلي، 2005، ص06.07).

- بالنسبة للآلية الأولى فقد تم اثباتها من خلال دراسات مبكرة قامت بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو متوسطات دخول الأفراد خلال الفترة الزمنية 1953-1963 في 50 دولة وباستخدام معامل الارتباط الرتبي توصلت إلى وجود علاقة قوية بينهما.

- ما يتعلق بالآلية الثانية قامت عديد الدراسات بتحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المقدرة على الاستيراد، فقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مثلاً بدراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الواردات على 20 دولة خلال الفترة 1953-1963، وأظهرت النتائج ارتباط رتبي قوي بينهما، ومن ثم أكد على أهمية اثر الصادرات على العرض "أو زيادة مقدرة الاستيراد" بدلاً من آثار تحفيز الطلب، وعلى هذا فإن المصاعب التي تواجه الصادرات سواء كانت بسبب التباطؤ في نمو الأسواق العالمية أو بسبب التعريفات الجمركية، قد تشكل قيود حقيقية على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة.

- من ناحية أخرى هناك دلائل قوية تدعم فرضية اثر الصادرات الإيجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال أثرها المباشر على المدخرات، ويقرر أن الصادرات تشكل

عامل مهم يؤثر على المدخرات ليس فقط من خلال أثرها على الناتج ولكن أيضا لأن قطاع الصادرات في الاقتصاد يتميز بميل ادخاري أعلى من القطاعات الأخرى، كذلك فإن مستوى ادخار القطاع الحكومي يعتمد بشكل كبير على عوائد ضرائب الصادرات في كثير من الدول خاصة منها النامية، فقد قامت دراسة بتقدير اثر الصادرات على المدخرات على 11 دولة نامية وتوصلت إلى أن عوائد الصادرات تساهم بشكل كبير في مستوى الادخار في 8 دول منها.

- تساعد الصادرات في نشر المعرفة والتقنيات المتطورة بين الأنشطة المحلية (التعلم من خلال التصدير)، كما تساعد المنتجين المحليين على فتح أسواق جديدة وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم وتنتشر هذه القناة في أدبيات تقارير البنك الدولي المختلفة (الكواز، 2008، ص 09).

- بالمثل تزيد الصادرات من حوافز الشركات على الابتكار، لأن المكافآت من ابتكار ناجح ستكون أكبر نسبيا اذا كانت الشركات تبيع في أسواق أكبر (أي التصدير) فضلا عن البيع في الأسواق المحلية، حيث تتوسع الشركات عالية الإنتاجية نتيجة للصادرات، وهذا يعزز إنتاجية الاقتصاد ككل (Treasury, 2004, P12).

ب- النمو كمحدد للصادرات " Déterminant "

يقول ماركس: " إن عمق واتساع نطاق، وطريقة التبادل التجاري محدد من قبل النمو الاقتصادي وهيكل الانتاج.....يمكننا أن نرى أن جميع عناصر التبادل التجاري مضمنة في الإنتاج بشكل مباشر، أو محددة بواسطته" (Chen, 2009, P01)

مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على طلب وعرض صادرات السلع، سواء كانت صناعية أو غير ذلك، فمنذ أن بدأت دراسة وتحليل نماذج الطلب على الصادرات والواردات كان الدخل من أهم المتغيرات التي اهتمت بها الدراسات، سواء كانت نظرية أو تطبيقية (بامخرمة، 1994، ص 21).

فاقتصاديون أمثال كالدر (1964)، لانكستر (1980)، كروغمان (1984)، يرون أن النمو الاقتصادي هو الذي يخلق بيئة مواتية للتوسع في التصدير في بلد ما وليس العكس، ذلك أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسن المواهب والمهارات والتقنيات التي تسهم

في توسيع الصادرات، وفي السياق نفسه يرى كثير من الاقتصاديين ومنهم إريك هيلنر (Eric Helleiner, 1986) أنه يجب تحقيق الحد الأدنى من النمو حتى يمكن ملاحظة الآثار المفيدة للتوسع في التصدير (Johnson, 2006, P04) .

كذلك يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعلاقة مع القدرة الشرائية للمستهلكين، وما يترتب عن ذلك من استقطاب للتكنولوجيا والتقانة التي يتم تطبيقها على المستوى المحلي ليصبح الجهاز إنتاجي أكثر كفاءة بالشكل الذي يدعم الزيادة في حجم الصادرات.

وكما هو معروف فإن الدخل العالمي من جهة أخرى له تأثير إيجابي هام على صادرات أي دولة، فكلما نما متوسط دخل الأفراد في الدول المستوردة لصادرات دولة ما فإن طلب الأفراد على السلع العادية سوف يرتفع، وبالطبع فإن حجم صادرات هذه الدولة سوف يرتفع نتيجة لذلك، لكن وبالرغم من أن إشارة مرونة الدخل يفترض أن تكون موجبة، إلا أنه يجب أن نلاحظ أن هذا ليس بالضرورة ينطبق على جميع الصادرات، فمثلا إذا كانت صادرات دولة ما عبارة عن الفرق بين الانتاج والاستهلاك العالمي فإن إشارة مرونة الطلب على الصادرات لهذه الدولة يمكن أن تكون سالبة إذا كانت زيادة الدخل في الدول المستوردة تؤدي الى نمو سريع في انتاج هذه السلعة بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك لنفس السلعة (بامخرمة، 1994، ص22).

ومما لا شك فيه أن زيادة الطلب على سلع دولة ما والنتائج عن نمو الدخل لدى الدول الأخرى، مفيد بأمريْن اثْنين: **امكانيات العرض المحلي** لدى الدولة المصدرة **والمرونة الدخلية** لدى الدولة المستوردة، بالنسبة للقيد الأول يتم تجاوزه في أغلب الدراسات بافتراض أن العرض لانهائي المرونة وعليه يصبح مستوى الصادرات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب، وأما فيما يتعلق بالقيد الثاني فإنه وفي إطار مفهوم التماثل الديناميكي لمضاعف التجارة الخارجية الذي قدمه هارود (Harrod, 1993) لأول مرة، فإن معدل نمو الصادرات يتوقف على معدل نمو الدخل العالمي والمرونة الدخلية للطلب على الصادرات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، ص 70).

وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن النمو المحقق في الاقتصاد المحلي يتيح زيادة العرض من الصادرات ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة،

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

وبالتالي تتدهور معدلات التبادل التجاري، بالمثل فإن النمو الاقتصادي المحقق في بقية دول العالم يمكن أن تكون لها آثار غامضة، فمن جهة يعزز نمو الصادرات في الاقتصاد المحلي، ولكن من جهة أخرى فإنها يخلق المزيد من الضغوط التنافسية.

II-2- العلاقة التبادلية بين الواردات والنمو:

أ- أثر الواردات على النمو " Imports Led Growth "

بالنسبة للعلاقة بين الواردات والنمو، فهي لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به العلاقة بين الصادرات والنمو، وذلك نتاج التركيز على سياسة احلال الواردات دون اعطاء أهمية للبحث في السبل الكفيلة بالاستفادة منها كعامل محفز للنمو دون احلالها، ويترتب على هذا أنه وفي العديد من المفاوضات التجارية يتم تعريف النجاح فقط بانه امكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أسواق التصدير الجديدة، في حين ينظر إلى فتح الأسواق المحلية على أنه "تنازل" و هو ما يعد أمرا مضلل (Treasury, 2004, P06) .

وهنا يرى الكثير من الاقتصاديين القدامى والمعاصرين أمثال رودريك (Rodrik, 1999) ودونالد بودرو (Donald Boudreaux, 2013) أن للمستوردات دور هام جدا في دعم النمو الاقتصادي للبلد، بل إن الكثيرين منهم يرون أن التركيز على الصادرات كمصدر أساسي للنمو فيه كثير من المغالاة وأن أهمية الصادرات أساسا نابعة من كونها وسيلة لزيادة المقدرة على الاستيراد، ومن ثم فإن الدول التي تتجاهل فوائد الانفتاح على الواردات سوف تفتقد بعض أهم المكاسب من التجارة (الكواز، 2008، ص07).

فالمستوردات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، بحيث تسهم مثل هذه المستوردات في بناء قاعدة مادية أساسية في عملية التصنيع، وتؤثر على عملية التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في الاقتصاد الوطني، ولذلك فإنه للحصول على كامل المقدرة الانمائية لابد من ضمان الحد الأدنى من المستوردات المتضمنة السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية للحفاظ على مقدرة النمو الموجودة والحصول على النمو الصناعي المطلوب، ونستطيع توضيح العلاقة بين برامج الاستثمار المختلفة الموضوعة في الخطط التنموية والحاجة الى المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيط لتتفيدها من خلال استخدام نظرية الفجوات (Two-Gaps)،

حيث يرى اقتصاديو المدرسة التقليدية أن أهم معوقات التنمية في الدول النامية تتمثل في قصور المدخرات المحلية وقلة العملات الصعبة، ومن ثم يشترط تساوي فجوة الادخار مع فجوة التجارة الخارجية لتحقيق التوازن في الاقتصاد، فالتجارة الخارجية إذا وبخاصة الواردات وبحسب طرح جيمس ريدل (James Riedel) هي محرك النمو حيث تعمل ببساطة على نقل نبضات النمو من الدول المتقدمة الى الدول الأقل تقدما (الرجوب، 1997).

ونظرا لاختلال الهيكل الانتاجي في كثير من الدول خاصة منها النامية، فهي إما أن تكون عاجزة عن إنتاج مثل هذه السلع، أو أن إنتاجها المحلي لا يستطيع سد حاجة السوق المحلي، ولذا فإن معدل تكوين رأس المال في هذه الدول مرهون بمدى مقدرتها على استيراد السلع المذكورة، خاصة في المراحل الأولى للتنمية على أقل تقدير، إذ أنه من المعروف أن التجارة الخارجية تميل الى أن تكون أسرع في نموها من الدخل في المراحل المبكرة من التنمية بسبب تزايد متطلبات برامج التنمية الى الاستيرادات سواء من سلع وسيطة ورأسمالية، أو من سلع استهلاكية نتيجة ارتفاع مستوى الدخل الحقيقية للأفراد مع تقدم مراحل التنمية (الرجوب ، 1997، ص87).

زيادة المنافسة، الانفتاح على الواردات يعرض الشركات المحلية إلى ضغوط تنافسية أكبر، وهذا يساعد على خروج الشركات الأقل إنتاجية من السوق، يضعف الاحتكار ويدفع بالهوامش الى انخفاض ويقلل الأسعار بالنسبة للمستهلكين، تعزيز المنافسة يعطي المزيد من الحوافز للابتكار بالشكل الذي يؤدي الى تحسين جودة المنتج وكفاءة الإنتاج والارتفاع من الهيكل الصناعي التقليدي بالشكل الذي يخلق شركات أكثر فاعلية قادرة على المنافسة في الاسواق الدولية.

الحصول على التكنولوجيا الجديدة، يمكن أن توفر الواردات إمكانية الوصول المباشر إلى السلع والخدمات التي تحمل التكنولوجيات الجديدة، حيث أن اقتران نقل التكنولوجيا بمسألة التصنيع يعد علاجا لمشكلة التخلف وعاملا أساسيا يسمح بسد الفجوة التكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والأقل تقدما، فقد ثبت أن نصيب التكنولوجيا في التنمية كان أكبر من نصيب الأيدي العاملة ورأس المال في العديد من الدول.

مصدر أرخص للخدمات، العديد من الشركات في مختلف القطاعات تبحث عن فرصة الاستفادة من مصدر أرخص للخدمات من خلال الواردات، خبرات الكمبيوتر، الاستشارات المالية، والخدمات التجارية العامة، فالشركات تستخدم مستويات مختلفة من الخدمات المتعاقد عليها مع الخارج، بدءا من تطوير وظائف الاتصال مع العملاء (بما في ذلك مراكز الاتصال)، وخدمات إدارة المعرفة والبحث والتطوير، وغيرها الكثير، ويقدر معهد ماكينزي العالمي أن خفض التكاليف المحتملة للشركات الناتج عن استيراد الخدمات كثيفة المهارة يتراوح ما بين 30 و 50 في المائة (Treasury, 2004, P12).

هذه العوامل مجتمعة تعني أن الانفتاح على الواردات يمكن أن يلعب دورا هاما في رفع معدل النمو المحتمل لإنتاجية الاقتصاد على المدى الطويل، على أن الواردات تعد من جانب آخر تسرب وعبء على الاقتصاد، لذلك لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف، بالشكل الذي يجعل المستوردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من تكون عبئا على الاقتصاد.

ب- النمو كمحدد للواردات "Déterminant" (العبدلي، 2007، ص 05 و ص 17)

وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات، يؤكد اغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل القومي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة، وإن ارتباطه بالواردات في اغلب الأحوال يكون طرديا، وهذه العلاقة الطردية تكشف عن مدى الانعكاس السلبي الذي قد يلحق بالميزان التجاري نتيجة لزيادة الإنفاق الخارجي الناجم عن زيادة الدخل بدلا من امتصاصها محليا، **ويعلل الاقتصاديون** أهمية الدخل في تحديد الواردات، بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديدًا نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة، وإن هذه الفرضية تتسحب على طلب الواردات، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد.

وتتحقق هذه العلاقة الطردية إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك أو إذا لم يكن هناك إنتاج محلي بديل للسلعة، وفي هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب للسلعة نفسها، وخلاف ذلك إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

فمن الناحية النظرية، من الممكن أن تكون مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة، فطالما أن الواردات هي فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، فإن مرونة الواردات الدخلية ممكن أن تكون سالبة إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الدخلية، وبالرغم من ذلك فإن الدراسات التطبيقية غالبا تؤكد عكس ذلك سيما وأن الباحثين عادة يفترضون أن معامل الدخل في معادلة طلب الواردات يأخذ إشارة موجبة على أساس أن الواردات هي سلع عادية في الاستهلاك.

وأخيرا تجدر الإشارة الى ما توصل اليه بريبيش (Prebisch,1950) بعد تطبيق مفهوم المرونات على سياق التنمية في البلدان النامية، حيث خلص الى أن **عجزا لا يمكن تحمله في الحساب الجاري** ينشأ عندما تكون المرونة الدخلية للطلب على صادرات سلع دولة ما في الأسواق العالمية أقل من المرونة الدخلية للطلب على السلع المستوردة التي تحتاج اليها هذه الدولة.

II- الأسعار والتجارة الخارجية:

لاشك في أن للأسعار متضمنة الأسعار النسبية، سعر الصرف وكذا سعر الفائدة دورا هاما في تحديد حجم التدفقات التجارية، وعلى هذا سنحاول فيما يلي بحث الأثر الذي يمكن أن يمارسه كل من هذه المتغيرات.

III-1- الأسعار النسبية كمحدد للمبادلات:

على نفس الأساس النظرية الجزئية، فإن أسعار الواردات تعتبر أيضا من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات، ويقرر كل من مارتن كايف و ايفن جونز (Cave et Jones, 1994) بأن ارتفاع سعر الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها، ويعمل ذلك بثلاثة أسباب، **أولها**: **اثر الإحلال** في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات، **وثانيا**: **اثر الدخل** أي أن ارتفاع أسعار الواردات

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

يقود الى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات، وثالثاً: أثر الانتاج حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي الى جذب الموارد من القطاعات الأخرى الى قطاع الواردات التنافسي الأمر الذي يقود الى انخفاض إجمالي الواردات، وبالمقابل فإن ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات (العبدلي ، 2007، ص06).

وعلى الشاكلة نفسها خضعت العلاقة بين الأسعار النسبية وحجم الصادرات بين الدول المختلفة للعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية منذ أن بدأت البحوث تهتم بدراسة وتحليل التجارة الدولية، وقد أكدت هذه الدراسات سواء نظرية أو تطبيقية، على أن هنالك علاقة عكسية بين الأسعار النسبية وحجم الصادرات، فكلما ارتفعت أسعار الصادرات بنسبة أكبر من الأسعار العالمية فإن الأسعار النسبية سوف تزيد، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن هذه الزيادة سوف تؤدي الى خفض الطلب على الصادرات (بامخرمة، 1994، ص23).

وكما أشرنا سابقا فيما يتعلق بأثر النمو على التجارة الخارجية، فإن الأثر الذي يمكن أن تمارسه الأسعار النسبية مقيد بعامل مرونة العرض ومرونة الطلب السعرية، بالنسبة للمستوردات فإن درجة التأثير تكون منخفضة (ارتفاع الاسعار النسبية لن يؤدي الى انخفاض كبير في الواردات) كلما كانت مرونة الطلب المحلي منخفضة كما في حال السلع الضرورية التي لا تتوفر لها بدائل محلية وكانت مرونة العرض الأجنبية مرتفعة، من الناحية المقابلة ينطبق الأمر ذاته على الصادرات، ففوة الأثر ستتناقص (ارتفاع الاسعار النسبية لن يؤدي الى انخفاض كبير في الصادرات) كلما انخفضت مرونة الطلب الأجنبي وارتفعت مرونة العرض المحلية، كما في حال المواد الطاقوية.

III-2- أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية: (السقا، 2011، ص09)

سعر العملة، أو بصورة أدق معدل صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية، يعد أحد أهم الأسعار في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي، وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب

على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلا عن كونه أحد المحددات الرئيسية لتدفقات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات، وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة لل عملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة *Dépréciation*، أو ارتفاع في قيمة العملة *Appréciation*، ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد وتنافسيته (قدرته على تعبئة الموارد من العملات الأجنبية)، وبالتالي ميزانه التجاري (الحساب الذي تسجل فيه قيمة صادرات الدولة وواراداتها من السلع).

ويفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب، كما يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من تلك المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه، والعكس في حالة رفع قيمة العملة المحلية.

ومن الواضح أن خفض قيمة العملة أو ارتفاعها يؤدي إلى التأثير على حجم المعاملات التجارية للدولة، نتيجة لتأثيرات تغير معدل صرف العملة على ما يسمى بالأسعار النسبية الدولية أو شروط التبادل التجاري للدولة *Termes de l'échange* (أسعار صادرات الدولة بالنسبة لأسعار وارداتها)، **فرفع قيمة العملة** يجعل صادرات الدولة أكثر تكلفة بالنسبة للأجانب، بينما يجعل الواردات من الخارج أرخص بالنسبة للمقيمين فيها (تحسن شروط التبادل التجاري لصالح هذه الدولة)، بينما يؤدي **تخفيض قيمة العملة** إلى جعل الواردات من الخارج أكثر تكلفة بالنسبة للمقيمين فيها، في الوقت الذي تصبح فيه صادراتها إلى الخارج أرخص نسبيا بالنسبة للمقيمين في الخارج (تراجع شروط التبادل التجاري في غير صالح هذه الدولة).

والواقع أن الأثر الذي يمكن أن يمارسه أي تعديل في سعر صرف العملة مقيد بعاملين مرونة الطلب وكذا مرونة الجهاز الانتاجي.

أ - المرونات:

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

ليس شرطاً أن يترتب على تخفيض قيمة عملة الدولة حدوث تحسن في ميزانها التجاري، حيث يؤثر تخفيض قيمة العملة إيجاباً على الميزان التجاري فقط في ظل توافر شروط أهمها ارتفاع مرونة الطلب السعرية للصادرات (درجة استجابة الطلب على الصادرات في الخارج نتيجة تغير أسعارها) والمرونة السعرية للواردات (درجة استجابة الطلب على الواردات في الداخل نتيجة لتغير أسعارها)، و يمدنا شرط مارشال - ليرنر بقاعدة سهلة لتقييم أثر التغير في معدل الصرف على الميزان التجاري للدولة، حيث ينص على أنه إذا ما كان مجموع مرونتي الطلب السعرية للصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، فإن تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة سيؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري ومعالجة العجز فيه، بحيث يترتب على خفض قيمة العملة زيادة الإيرادات من الصادرات، بينما ينخفض الإنفاق على الواردات، مما يساعد في تحسين وضع الميزان.

ب- قيد العرض:

على الرغم من أن تخفيض الدولة قيمة عملتها يعد شرطاً ضرورياً لتحسن وضع الميزان التجاري، إلا أنه ليس شرطاً كافياً، إذ لا بد أن يصاحب ذلك توافر شروط محددة حول قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة، على سبيل المثال لا بد عند تخفيض قيمة العملة من التأكد من توافر طاقة إنتاجية فائضة تمكن الدولة من زيادة الإنتاج لمواجهة النمو في الطلب على الصادرات من السلع المحلية، وكذلك لمواجهة النمو في الطلب على السلع التي تنتج محلياً والذي سيصاحب ارتفاع أسعار الواردات من الخارج وتحول المقيمين نحو استهلاك السلع المحلية بدلاً من المستوردة، معنى ذلك أنه إذا ما تمت عملية تخفيض قيمة العملة دون التأكد من قدرة جهاز العرض المحلي من السلع والخدمات على مواجهة الزيادة في الطلب عليه، فإن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى الآثار المتوقعة، ويطلق على السياسة الرامية لتحويل إنفاق المستهلكين من الإنفاق على الواردات إلى الإنفاق على السلع المحلية البديلة لها سياسات تحويل الإنفاق أو تحويل الطلب.

من ناحية أخرى، فإن الدراسات تشير إلى أنه حتى لو كانت هناك طاقة إنتاجية فائضة لدى الدولة تمكنها من مواجهة الزيادة في الطلب على صادراتها، فإنه من الممكن ألا

يترتب على تخفيض قيمة العملة **تحسن** آن في ميزانها التجاري، بسبب أن المرونات بشكل عام في الأجل القصير تكون منخفضة، وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى ل، والذي ينشأ نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات بصورة أكبر من زيادة الإيرادات من الصادرات، وضعف استجابة الكميات المستوردة والمصدرة للتغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية الناجمة عن التخفيض، وهو ما يعني زيادة العجز في الميزان التجاري في البداية (الجزء النازل من حرف ل)، غير أن كميات الصادرات والواردات تأخذ بعد ذلك في الاستجابة للتغيرات في الأسعار، فيتزايد الطلب على الصادرات ومن ثم الإيرادات منها، بينما تتراجع الكميات من السلع المستوردة من الخارج ومن ثم يقل الإنفاق عليها، وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري لاحقاً (الجزء الصاعد إلى أعلى من حرف ل)، إن هذا السلوك ناجم عن أن المستهلكين والمنتجين يحتاجون وقتاً لتغيير سلوكهم نظراً لعدم توافر معلومات كافية وفورية من جهة وتكاليف التعديل من جهة أخرى.

III-3- سعر الفائدة كمحدد: (بن علي، 2003، ص 224 و ص 230)

يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الهامة المحددة لحجم المبادلات التجارية سواء بصورة مباشرة عن طريق التأثير على اجمالي الطلب المحلي أو بصورة غير مباشرة عن طريق التأثير على مستوى سعر صرف العملة المحلية، فالنسبة للأثر الأول والوارد عادة في وصفات العلاج التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، تلعب السياسة النقدية باستخدام الفائدة باعتبارها أداة رئيسية دوراً هاماً في تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي، فمثلاً عند زيادة عرض النقود عن الطلب عليها يلجأ أفراد المجتمع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ولما كانت بعض الدول خاصة النامية منها تتسم بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق نطاق سوق المال، فإن الأفراد يتجهون إلى شراء السلع المعدة للتصدير مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وفي مقابل ذلك فإن السياسة النقدية تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في معالجة هذه الاختلالات في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يستطيع البنك المركزي أن يتدخل برفع سعر إعادة الخصم فتلجأ البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليص حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي سوف يقود إلى انخفاض الأسعار الداخلية، وهذا

الانخفاض في الأسعار سوف يؤدي إلى تشجيع الصادرات كما يقلل من إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية وتقليل الواردات.

أما الأثر الثاني غير المباشر المرتبط بدور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين لسعر الصرف فيعتبر من الموضوعات الهامة و المعقدة التي تشغل بال الكثير من الاقتصاديين الذين يبحثون خاصة في آليات السوق وفي موضوع الإصلاح الاقتصادي، والجدير بالذكر أنه لا يوجد تفسير بسيط لهذه العلاقة ذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف قد تكون قوية في بعض الأحوال وفي ظروف أخرى قد تنفرط هذه العلاقة وذلك إذا تدخلت متغيرات أخرى مؤثرة في الاقتصاد الوطني والدولي، ومع ذلك يمكن إعطاء صورة مجردة وموجزة بين سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث إن ارتفاع سعر الفائدة لنوع معين من العملات يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملات الأخرى ذات الفائدة المنخفضة مما يؤدي إلى خفض سعر الصرف لهذه العملة في مقابل العملة التي ارتفعت سعر فائدتها سواء الفعلي أو المتوقع، ومن ثم انخفاض الواردات مع زيادة في الصادرات.

III- التمويل والتجارة الخارجية:

مما لا شك فيه أن أداء الاقتصاد في مجمله على علاقة وثيقة بحجم الموارد المالية المتاحة، هذه الأخيرة يمكن أن تتأتى من مصادر مختلفة وأن تترك آثار متباينة على أهم المتغيرات الاقتصادية.

IV-1- أثر الاستثمار الاجنبي على التجارة الخارجية:

الواقع أنه وفيما يتعلق بالعلاقة بين التجارة الخارجية بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر، والمستوردات بشكل خاص، فلم تتوصل الدراسات التطبيقية ولا العلاقات النظرية القديمة منها والحديثة، الى نتيجة محددة تحكم هذه العلاقة المعقدة، حيث أشار بعضها الى العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي والتجارة، فيما اعتبر آخرون الاستثمار الأجنبي بديلا للتجارة، وعلى هذا يمكن تناول العلاقة بين الاستثمار الاجنبي وتدفقات التجارة الخارجية كما يلي (عرفات، 2005، ص24).

■ الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة:

إذا كانت التجارة تعمل على توزيع الانتاج بين الدول من خلال التخصص في انتاج ما تتمتع فيه كل دولة من ميزة نسبية والقيام بمبادلتها، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على توزيع الوحدات الانتاجية بشكل مباشر، حيث ينتقل رأس المال من دولة لأخرى حتى يتم الانتاج فيها، لذلك فإن الدولة إما أن تصدر الانتاج أو أن تصدر رأس المال أي أن تقوم بإحلال صادراتها، ومثل ذلك بالنسبة لمستورداها.

■ الاستثمار الأجنبي المباشر كمكمل للتجارة:

ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول في معظم الأحيان عن طريق المؤسسات متعددة الجنسيات، والتي عادة ما تنقل الإدارة والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى رأس المال، وتعمل هذه العناصر على الإنتاج في الدولة المضيفة مما يعزز من النمو الاقتصادي فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويقود هذا النمو الى زيادة في حجم الصادرات الوطنية للدولة المضيفة.

كما و يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل ايجابي على المستوردات، بطريقة مباشرة عن طريق ما يتطلبه من مدخلات انتاج و سلع رأسمالية قد لا تتوفر في البلد المضيف، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على النمو الذي يقود الى زيادة في متوسط دخل الفرد، الأمر الذي يقود تباعا الى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة، كما قد يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوردات سلبيًا اذا ما عمل على انتاج سلع محلية تحل بدلا من السلع المستوردة، على أن الاحصائيات تشير الى ان أثر النمو على التجارة أقوى من أثر الاحلال.

وقد أفاد تقرير المنظمة العالمية للتجارة OMC الصادر سنة 1996، بأن تجارة الدولة الأم والدولة المضيفة تتأثر بعدة عوامل نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على النحو التالي:

■ بالنسبة للدولة الأم:

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

عند مستوى معين من الصادرات في السوق الخارجي وينفس الأنشطة الانتاجية التي تحدث قبل عملية التحرر، يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بديلا لصادرات الدولة الأم، مما يعمل على تخفيض صادراتها بشكل عام على الرغم من ارتفاع صادراتها من السلع الوسيطة والمواد الخام الضرورية لعملية الانتاج، لكن هذه الزيادة غير كافية لمنع انخفاض الصادرات (على افتراض عدم تغير حجم الانتاج) ، على أية حال مبرر الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحسن تنافسية الشركة بالقياس الى الصناعة في الداخل والخارج، والحافز للاستثمار في الخارج الاستفادة من العمالة الرخيصة والمدخلات الأولية، وانخفاض تكاليف النقل من خلال الاقتراب من المستهلكين لتحسين الوضع التنافسي، الأمر الذي يؤدي الى زيادة في حجم المبيعات مما يزيد من الطلب على المواد الوسيطة من الدولة الأم، والذي يزيد صادراتها منها (تركيب الصادرات ينتقل نحو السلع الوسيطة)، على أن بعض الاقتصاديين يرون العكس أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحل محل صادرات الدولة، وإنما يعمل على تنشيطها، وبعد هذا نتيجة لعدة أسباب من أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الشركات من إيجاد قاعدة توزيعية أوسع ومن ثم يعمل على توسيع نطاق مزيج المنتجات التي تباع في الأسواق الأجنبية، ومن ثم فإن مبيعات الشركة تتمثل في مزيج من الصادرات والمنتجات التي تصنع محلياً (جراهام، 2000، ص04).

بالنسبة للمستوردة فإن جزء أو ربما كل المدخلات التي كانت تستورد قبل الاستثمار الأجنبي المباشر لتستخدم في الانتاج الذي انتقل للخارج لن تستورد في الوطن الأم بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، على الجانب الآخر استيراد الدولة الأم من المنتج النهائي سوف يزداد، لذلك كله ولأسباب أخرى ليس هنالك سبب لتوقع شكل العلاقة بين الاستثمار المباشر والمستوردة للدولة الأم.

■ بالنسبة للدولة المضيفة:

إن تعقيد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة للدولة الأم ، ليس أسهل من العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة للدولة المضيفة، خاصة وأن الآثار الديناميكية للاستثمار الأجنبي المباشر تظهر الى حد كبير في الدولة المضيفة، مثل تحفيز

المنافسة، الابداع، الانتاجية، الادخار وتكوين رأس المال، ونظرا لهذه ولغيرها من الآثار التي يمكن أن تؤثر على التركيب السلعي لصادرات ومستوردات الدولة المضيفة، تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في غاية التعقيد.

فيما يتعلق بالصادرات وبالنسبة للدولة المضيفة أشارت الدراسات الى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الدولة المضيفة مكملية بسبب الآثار الديناميكية المصاحبة له، وقد بينت دراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الآسيوية المفتوحة نسبيا كان 45% في عام 1992، كما أوضح تومسن (Thomsen, 1999) أن تزايد الصادرات التايوانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5% الى 39.7% في ثلاث سنوات يرجع الى الدور الذي تقوم به الشركات العابرة للقارات، وتتمثل هذه الصادرات أساسا في الأجهزة الإلكترونية، وأصبحت تايوان بذلك تاسع دولة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين (حشماوي، 2006، ص246)، أما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات الدولة المضيفة موجبة ولكنها أيضا ضعيفة.

الآن وفي ظل نظام عالمي للتجارة الحرة، ومع إزالة كل العقبات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، قد يدعي البعض أنه لا داعي لقيام الشركة بتكبد عناء الاستثمار بالخارج طالما أنه صار بإمكانها الاستثمار بالدولة الأم والتصدير دون عقبات الى الدولة التي اعتادت على القيام بالاستثمار فيها، لكن وحسب الدراسات التطبيقية فإن تحرير التجارة صاحبه زيادة هائلة في حجم الاستثمار وليس العكس، ومرجع ذلك أن العقبات التجارية لم ولن تكون العامل الوحيد الذي يؤثر على قرار الشركة بالاستثمار في الخارج (عرفات، 2005، ص26).

IV-2- أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية: (بن عبد الله القدير، 2005، ص208)

تتطلب التجارة الدولية توفر تمويل قصير الأجل من أجل تسهيل الأنشطة التجارية، فالمصدرون يحتاجون للتمويل من أجل انتاج السلع المعدة للتصدير قبل استلام مدفوعات

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

التصدير، لأن المشتريين الأجانب يحجمون عن الدفع قبل استلامهم للسلع، ونظرا لوجود عدد من العوائق لتمويل الصادرات في بعض الدول خاصة منها النامية بسبب عدم وجود نظام مالي متقدم وسوق نقود متطور فيها، فإن الحكومات التي تعتمد استراتيجياتها التنموية على تحفيز الصادرات تقوم بدور رئيس في تمويل الصادرات مثل الإشراف المباشر على تمويل التجارة أو ضمان القروض أو تقديم القروض، أو بشكل غير مباشر مثل توفير المعلومات لمؤسسات الإقراض.

وفي المقابل فإن المستوردين كذلك يحتاجون للتمويل من أجل شراء السلع الأجنبية لبيعها في داخل حدود الدولة، ويعد عدم توفر تمويل كاف للواردات أحد معوقات التجارة الخارجية، وتؤدي الأزمات المالية إلى التأثير سلبا على الواردات، وقد تؤدي إلى توقفها تماما مثل ما حدث في إندونيسيا في التسعينات أثناء أزمة شرق آسيا المالية، ونظرا لضعف القاعدة الانتاجية في بعض الدول وعدم قدرة الناتج المحلي على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، فإن الواردات من السلع الأجنبية تعتبر ضرورية لتلبية الطلب المحلي، وتقوم البنوك التجارية بدور رئيس في تمويل الواردات.

وتقوم الدول المصدرة دعما لصادراتها بتمويل واردات الدول المستوردة التي تعاني عجز في العملات الصعبة، وتعد البرازيل من أهم الدول المتلقية لائتمان الواردات من الدول الصناعية نظرا لمدىونيته العالية، وبسبب مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها كوريا الشمالية منذ منتصف السبعينات وعدم قدرتها على سدادها فقد فقدت قدرتها الائتمانية مما أدى إلى صعوبة حصولها على قروض من خارج الدول الاشتراكية، وبسبب ذلك لم تتمكن من الحصول على التمويل اللازم لوارداتها، خاصة من المعدات الرأسمالية والتقنية من الدول الغربية.

IV-3- أثر التحويلات على التجارة الخارجية:

التحويلات الناتجة عن تصدير العمالة يمكن أن تؤثر على أهم المتغيرات الماكرو اقتصادية وبخاصة منها الواردات، فهي مصدر قيم وغير مكلف للنقد الأجنبي، وبالتالي ارتفاع قيمة التحويلات سوف يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة في الواردات مما يوسع نطاق التهربات (Khan, 2007, P01)، فهي تعد واحدة من المصادر الهامة لتمويل

الواردات في العديد من الدول، ففي ألبانيا مثلا وخلال المرحلة الانتقالية التي عرفتھا في العقد الماضي تكفلت التحويلات بتمويل نصف واردات البلد (Jaupllari, 2013, P14) .

من الجانب الآخر تلعب التحويلات دورا رئيسيا في التخفيف من التقلبات التي قد تصيب الصادرات، أي التخفيف من حدة الآثار السلبية للصدمات الخارجية كأزمات الطاقة والأزمات المالية، فضلا عن كونها تمكن من تحقيق الاستقرار في مستوى معيشة المستفيدين وتحسين توزيع الدخل، ومن ثم فالاعتماد عليها بشكل كبير كما في عديد البلدان يعد أحد أعراض العلة الهولندية التي سترتب عليها انخفاض في حجم الصادرات في وقت لاحق بسبب ارتفاع تكلفتها، وهو الرأي الذي يدعمه تقرير البنك الدولي حول دول أمريكا اللاتينية، حيث اعتبر تحويلات العمال الى هذه الدول تدفقات لرؤوس أموال من شأنها أن تنتج ما يعرف بالعلة الهولندية (Orozco.M, 2007, P10) .

والواقع أن ليس هنالك اجماع بين الاقتصاديين حول الأثر الصافي للتحويلات، فهي من جهة يمكن اعتبارها اضافة يتم حقنها في الاقتصاد، لكن ومن جهة أخرى فهي تعد من أهم مصادر تمويل الواردات وبالتالي تعتبر عاملا مساعدا على التسرب، وعلى هذا يرى العديد من الاقتصاديين أن أثر التحويلات في الاقتصاد لا يجب أن ينحصر في كونها اداة هامة لتمويل الواردات، بل يجب أن ينظر اليها على أساس أنها اداة هامة للعملية التنموية.

اتضح من خلال هذه الدراسة أن الدخل هو أهم عامل محدد للتدفقات التجارية بين الدول، وأن هنالك جدلا لا يزال قائما بين الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم ومشاربهم حول الاتجاه الذي تسري فيه العلاقة، كما تبين أن الأسعار سواء النسبية، سعر الصرف أو سعر الفائدة تعد عاملا هاما محددًا للمبادلات وأن الطرق التي يمارس من خلالها الأثر متباينة فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة، الى جانب هذا تبين أن عامل التمويل بأشكاله الممكنة ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر الائتمان المصرفي وكذا حجم التحويلات الى الداخل تلعب دورا هاما وأساسيا كمتغيرات محددة لحجم المبادلات التجارية بين الدول، وأن تأثيراتها الممكنة تتم عبر قنوات عديدة ومتنوعة.

قائمة المراجع:

- Chen, H. (2009). A Literature Review on the Relationship between Foreign Trade and Economic Growth. International Journal of Economics and Finance, Vol01.
- Jaupllari, S. (2013). An Assessment of Demand for Imports through the VECM Model. Journal of Knowledge Management Economics and Information Technology, Vol 03.
- Johnson, D. (2006). Exportations et croissance économique : une analyse empirique sur TOGO. Revue du CAMES, Vol 007.
- Khan, M. (2007). REMITTANCES AS A DETERMINANT OF IMPORT FUNCTION "An Empirical Evidence from Pakistan". Sarhad J. Agri, Vol 23(04).
- Orozco.M. (2007). Central America: remittances and the macroeconomic variable. Washington: Inter-American Development Bank.
- Treasury, H. (2004). Trade and the Global Economy: The role of international trade in productivity. economic reform and growth.

- أحمد الكواز. (2008). التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. سلسلة جسر التنمية.
- أحمد سعيد بامخرمة. (1994). محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد السابع.
- ادوارد جراهام. (جويلية، 2000). العمل معاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، العدد الثالث.
- السقا، م. إ. (2011). هل يجب تخفيض قيمة العملة؟. جريدة الاقتصادية، العدد 6203.
- العبدلي، ع. (2005). تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 27.
- العبدلي، ع. (2007). محددات الطلب على واردات المملكة في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32.
- القدير، خ. ب. (2005). تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الإدارية، العدد الثاني.
- حشماوي، م. (2006). الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: الجزائر.
- سامر محمد الرجوب. (1997). السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني "1970-1995" (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك: اليرموك.
- عرفات، ز. م. (2005). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي "حالة الأردن 1976-2003"، رسالة ماجستير: كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك.

مساهمة نظرية تحليلية في تفسير العلاقة بين التجارة الخارجية وأهم المتغيرات الاقتصادية

بلعوز بن علي .(2003/2004) .أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية
"حالة الجزائر"، دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر .
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2013). تقرير التجارة والتنمية 2013 ، أمانة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف.